الفساد السياسي أسبابه و أثاره

الأستاذة/بنعودة حورية
أستاذة مساعدة " أ "،جامعة بسعيدة

مقدمـة:

يعتبر الفساد وباء خطير، عرفته كافة المجتمعات الإنسانية، انتشر في كافة المستويات والقطاعات، يحمل في طياته تهديد للاستقرار و الأمن و فشل للسياسات التنموية وإهدار للحقوق و انتشار للظلم، وقد عرف الفساد تنوعا في أشكاله وأنماطه، غير أن أكثرها خطورة هو الفساد السياسي نظرا لتعلقه بسياسة الدولة و ارتباطه بكافة القطاعات الأخرى، فكثيرا ما كان سببا في سقوط الحضارات و محركا للعديد من الثورات، خاصة الثورات العربية مؤخرا، و التي كشفت النقاب عن الكثير من قضايا الفساد السياسي، الشيء الذي يدفع للبحث عن الفساد السياسي من حيث دراسة مفهومه ومعرفة أسباب وعوامل حدوثه والوقوف على مجمل آثاره.

المبحث الأول: مفهوم الفساد السياسي

للإلمام بمفهوم الفساد وجب التطرق لتعريفه، ثم تبيان أنواعه وهذا من خلال المطلبين التاليين.

المطلب الأول: تعريف الفساد السياسي

حظي موضوع الفساد السياسي بكثير من الاهتمام من قبل الباحثين والمفكرين وعليه وجدت العديد من التعريفات، فيعرفه H.A.BARAZ في بحثه سيسيولوجيا الفساد:" إن الفساد السياسي هو المرادف للقوة التعسفية أي بمعنى استعمال القوة لتحقيق غرض يختلف عن الغرض الذي على أساسه تم منح هذه القوة" التي يطلق عليها مصطلح ABUSE OF POWER و الصفة المميزة لها هي ممارسة السلطة الرسمية تحت ستار المشروعية القانونية أي التظاهر بالمشروعية والتطابق مع القانون ،إلا أن الغرض من هذه الممارسة ليس تحقيق ما تنص عليه القوانين أي المصلحة العامة وإنما تحقيق المصلحة الخاصة للقائم بهذه الممارسة.

فيما يرى صومئيل هنتغتون SAMUEL HINTIGHION: " أنه الوسيلة لقياس مدى غياب المؤسساتية السياسية الفاعلة" أي أنه عرف الفساد من خلال وجود المؤسسات السياسية أو عدمها أي الربط بين التنمية السياسية والفساد،[1] في حين أن هناك من الباحثين من ربط مفهوم الفساد السياسي بما تقوم به النخب الحاكمة و ما يجمعها من مصالح، حيث يعرف باديلو J.G. PADIOLEAU الفساد السياسي:" المصالح المتبادلة بين النخب السياسية"، و هو بهذا يبرز أهمية علاقات العرض والطلب بين النخب السياسية والإدارية والقوى المالية، أما ميني MENEY فيعرف الفساد السياسي بأنه :" شكل للتبادل الاجتماعي السري، يعمد من خلاله من يمسكون بزمام السلطة السياسية والإدارية إلى تقدير سلطات اتخاذ القرار أو النفوذ التي يمارسونها ، بمقتضى تفويض أو وظيفة ما تقديرا ماديا." و ما يلاحظ على هذا التعريف سمة الغموض الذي يكتنف هذا العقد و شروط التبادل.[2]

[1] - عماد صلاح عبد الرزاق الشيخ داود، الفساد والإصلاح ،منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق سوريا،2003، ص 87.
[2] - بيير لاكوم، الفساد، ترجمة سوزان خليل، بدون طبعة، الهيئة المصرية للكتاب، مصر، 2009 ،ص 37.

في حين يعرفه د. جلال عبد الله معوض:" أنه السلوك القائم على الانحراف عن الواجبات الرسمية المرتبطة بالمنصب العام، سواء كان هذا المنصب يتم بالانتخاب أو بالتعيين في سبيل تحقيق مصلحة خاصة، سواء أكانت هذه المصلحة شخصية مباشرة تتعلق بشاغل المنصب أو عائلية أو طائفية أو قبلية، و سواء أكانت هذه المصلحة تتعلق بمكاسب مادية أو غير مادية،و ذلك من خلال استخدام إجراءات أو الالتجاء إلى تعاملات تخالف الشرعية القانونية."

أما عماد صلاح عبد الرزاق في كتابه الفساد و الإصلاح يعرف الفساد السياسي بأنه: "الخرق الواضح لقيم النزاهة في أداء الواجب الرسمي عن طريق استخدام اللاحق على أنه حق، وتحقيق الإثراء على حساب الغير، وعلى حساب المال العام، أنه استغلال النفوذ للاعتداء على قدسية القانون من خلال العلاقات الشخصية وقيم التمييز العرقية، بحيث تكون المحسوبية والمحاباة دليل عمل لأصحابه."[1]

ويعرفه أيضا عمر الحسن:" الفساد السياسي هو انحراف عن الواجبات الرسمية، التي ترتبط بالمنصب العام، الذي يكون بالانتخاب أو بالتعيين، من أجل تحقيق مصلحة خاصة، شخصية كانت أو عائلية أو فئوية، أثناء ممارسة الحكم والسلطة."أما إكرام بدرالدين يعرف الفساد السياسي:"نمط من أنماط السلوك السياسي، يقوم به المسؤول أو صاحب المنصب العام ويهدر من خلاله بعض القيم والضوابط التي تحكمه في أداء عمله سواء وقع ذلك تحت طائلة القانون أم لا، و سواء خالف توقعات الرأي العام أم لا، في سبيل الحصول على منفعة ذاتية مادية كانت أو معنوية، بما يتعارض مع المصلحة العامة." و يظهر من خلال هذين التعريفين أن عمر الحسن وإكرام بدر الدين حاولا تجنب الانتقادات التي وجهت للتعاريف السابقة.[2]

ويتمثل التعريف الواسع والأكثر شيوعا للفساد السياسي في إساءة استخدام السلطة السياسية لتحقيق مكاسب خاصة بهدف الحفاظ على أو تعزيز الموقع في السلطة أو لإثراء الذات أو لكليهما. ويعزى الفساد السياسي إلى أولئك الذين يتولون عملية صنع القرارات السياسية الخاصة بالقوانين والتشريعات، وتخصيص الموارد الأساسية للدولة، ومن بين الأشكال المألوفة للفساد السياسي شراء الأصوات، تزوير الانتخابات، القيام بحملات سياسية، تمويل الأحزاب بصورة غير قانونية وغير نزيهة، و سوء استخدام الممتلكات العامة في العملية السياسية.[3]

وقد عرفت الأمم المتحدة الفساد السياسي بأنه استغلال السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة ، أو هو تغليب مصلحة صاحب القرار على مصالح الآخرين، فمتى تم تقديم المصالح الخاصة لصانعي القرار على مصالح العامة كان ذلك دليلا على وجود الفساد السياسي، ومن المؤكد أن جرائم الفساد السياسي رغم الضبابيات التي تغطي عليها، ورغم دعوات الشفافية التي تقف لها بالمرصاد، تظل محورا وعاملا من العوامل المساعدة على انتشار كافة أنماط جرائم الفساد الأخرى والجرائم التنظيمية.[4]

---

[1] - عماد صلاح عبد الرزاق الشيخ داود، المرجع السابق، ص87.

[2] - عبدو مصطفى، تأثير الفساد السياسي في التنمية حالة الجزائر (1995-2006) مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص تنظيمات سياسية وادارية، جامعة العقيد الحاج لخضر جامعة باتنة، 2005-2007

[3] - عن كتاب الفساد والتنمية، منشورات الأمم المتحدة، ص8.

[4] - محمد الأمين البشرى، الفساد والجريمة المنظمة، جامعة نايف للعلوم الأمنية الرياض السعودية،2007، ص50.

و عموما يعرف الفساد السياسي بأنه إساءة استخدام السلطة من قبل القادة السياسيين من أجل تحقيق الربح الخاص وزيادة قوتهم وثروتهم ولا يحتاج الفساد السياسي دفع الأموال مباشرة بل قد يتخذ شكل تجارة النفوذ لمنح الأفضليات التي تسمم الحياة السياسية والديمقراطية . ويشمل الفساد السياسي مجموعة من الجرائم التي يرتكبها القادة السياسيون عبر توليهم مناصبهم الرسمية أو بعد تركهم لها، وتختلف هذه الجرائم عن التجاوزات الإدارية التي يرتكبها الموظفون الرسميون . و يشكل الفساد السياسي عقبة أمام الشفافية في الحياة العامة، كما يشكل فقدان الثقة بالسياسيين والأحزاب السياسية تحديا قويا لقيم الديمقراطية.1

المطلب الثاني: أنواع الفساد السياسي

من أجل تيسير فهم ظاهرة الفساد السياسي وتحليلها، جرى تصنيف الفساد إلى أنواع مختلفة، على حسب اختلاف مستويات حدوثه، فهنالك فساد القمة، فساد الهيئات التشريعية والتنفيذية، فساد العمل الانتخابي.

الفرع الأول: فساد القمة

وهو أخطر أنواع الفساد، لارتباطه بقمة الهرم السياسي في كثير من أشكال النظم السياسية لانتفاع من يتولى القمة بالخروج عن حكم القانون لتحقيق المكاسب الشخصية والتي تجنى منها الثروات الطائلة.2 وعادة ما يستشري فساد القمة ويتسرب لمستويات أدنى التي تحتمي وتتستر بقياداتها المتواطئة معها، ومن شأن الفساد السياسي أن يكثف من حجم الفساد وثقله عموما لذلك يسمى TOP-HEAVY CORRUPTION بسبب هيمنة العناصر الفاسدة على الثروات والممتلكات العامة و تمتع أفراد هذه العناصر بالسلطات التي تمكنهم من استغلالها لمصالحهم الخاصة. ومع ذلك فإن ملفات الملوك والرؤساء الجمهوريات و الوزراء المتهمين بالفساد تظل عادة مغلقة حتى موتهم أو الإطاحة بهم.3

ومن أمثلة الفساد السياسي حالة أندونسيا حيث قدرت اختلاسات الرئيس السابق سوهارتو ب 571 مليون دولار من الأموال العامة،وهو الذي حكم قرابة 32 سنة أطلق فيها اليد لأولاده، أقاربه، و أصدقائه. ومن ناحية أخرى نجد الكونغو في عهد سيسيكو مثالا لفساد القمة، حيث أضحى جهاز الدولة عنده مؤسسة للفساد ونهب الفائض الاقتصادي، فكان يسيطر على 17 بالمئة من إجمالي الميزانية القومية للدولة، فضلا على سيطرته على استثمارات الدولة واستخدامه أموال الدولة لرشوة العناصر المعارضة بغية خلق جماعة من المنتفعين لتدعيم وتأييد سلطاته، يضاف إلى ذلك سيطرته على غالبية أسهم شركات(بنك كينشاسا، شركة زائير لوكس للسلع الترفيه والكمالية)، ناهيك عن مجموعة فيلات في مختلف بقاع العالم .4 والأمثلة عن فساد القمة عديدة في مختلف بقاع العالم نظرا لانتشار الفساد السياسي بصورة مخيفة حتى أدى الوضع إلى انفجار العديد من الثورات والإطاحة بالعديد من الرؤساء واتهامهم بمختلف جرائم الفساد.

[1] - أحمد مصطفى محمد معبد، الآثار الاقتصادية للفساد الإداري، طبعة أولى، دار الفكر الجامعي مصر، 2012،ص 67.
[2] -عماد صلاح الدين، المرجع السابق، ص 87
[3] - عامر الكبيسي، الفساد الاداري رؤية منهجية للتشخيص والتحليل و المعالجة، المجلة العربية للإدارة، مج 20، العدد الأول، جوان 2000،ص89 ،90.
[4] -عماد صلاح الدين، المرجع السابق، ص 91.

الفرع الثاني:فساد الهيئات التشريعية والتنفيذية

فساد الهيئات التشريعية والتنفيذية صورة أخرى من الفساد السياسي وهو فساد للمراتب التي تلي فساد القمة، من حيث الترتيب في هياكل سلطات الدولة،1حيث تشهد كثير من دول العالم فضائح لجوء أعضاء هذه الهيئات إلى استغلال النفوذ ومميزات الحصانة البرلمانية لمباشرة أنشطة غير مشروعة بتقاضي الرشاوى أو قبض عمولات من مستفيدين لتسهيل إصدار قرارات تشريعية تخدم مصالحهم أو للحيلولة دون إصدار قرارات معينة تقيد أعمالهم أو لتسريب معلومات سرية أو العمل على دعم مقترحات تشريعية تخدم حزب سياسي دون الاهتمام بالمصلحة العامة.

و من أمثلة عن فساد الهيئات التشريعية والتنفيذية، فساد أعضاء مجلس الشيوخ في عهد رئيس الفلبيني فرديناند ماركوس، وتجميعهم لثروات طائلة من خلال استغلال نفوذ لتعاطي أنشطة محظورة كنوادي القمار، إدارة عمليات التهريب، و التستر على شبكات البغاء. أيضا ما حدث إبان عهد الرئيس الأمريكي كلينتون باستقالة النائب نيوتجنجريش رئيس الأغلبية الجمهورية في مجلس النواب بعد تسرب أنباء عن استغلاله لنفوذه وتهربه من الضرائب . يضاف إليها سلسلة استقالات الوزراء الألمان، حيث استقال وزير الاقتصاد جيوجتيموليمار سنة 1993 لاستغلاله منصبه بفتح جريدة لأحد أقاربه، و استقالة هياد بفار وزيرة شؤون المرأة لاستغلالها المال العام لتجديد ديكورات منزلها. بالإضافة إلى فضائح الفساد في روسيا في عهد الرئيس السابق يلتسن حيث كانت عملية اختيار الوزراء وإسقاط الثقة عنهم مرهون بالضغوط التي يتعرض لها هؤلاء المسؤولين من قبل كبار رجال الأعمال ذوي النفوذ، الأمر الذي جعل تأثير الفساد كبير في هذا البلد.2 فالفساد إذا ما تطرق إلى البرلمان يكون من السهل أن يوجد أيضا على مستوى الوزارة وعلى مستوى الأحزاب السياسية ، وتكمن خطورته أيضا في صعوبة تطبيق العقوبات على أعضاء البرلمان نظرا لما يتمتعون به من حصانات برلمانية، فهذا كان من الأسباب التي دفعت الكثير إلى ارتكاب مثل هذه الجرائم من رشاوي و اختلاسات وعمولات، فلا يوجد عقاب لهذه السلطات.3

الفرع الثالث:فساد العمل الانتخابي

تشير الدراسات التي تناولت ظاهرة فساد الأحزاب وتزوير الإنتخابات إلى أنها عرفت في العالم بأسره. وأن الفساد السياسي يكثر في الدول التي تحدد فيها الانتخابات المستقبل السياسي للأحزاب و النخب السياسية المختلفة و إمكانيات وصولها الى السلطة .

و من إحدى أهم صور الفساد العمل الانتخابي هي مسألة شراء الأصوات، ومثل هذه الأنظمة تعتبر ديمقراطية بالاسم ، و قد لا يعترض الناخبون على أساليب السياسيين المالية في تسيير حملاتهم لأنهم ينتفعون من سخاء المرشحين، ويوجد تاريخ طويل لمثل هذه التصرفات في بريطانيا و الولايات المتحدة الأمريكية في القرن التاسع عشر ميلادي، وإن كانت هناك إصلاحات في النظم الانتخابية للحد من عمليات الدفع للناخبين، ولكن هذه الممارسة بقيت معلما من معالم الانتخابات في الدول الأخرى . ففي ايطاليا يحاول الزعماء السياسيون

[1] - شريف أحمد الطباخ، أثر الفساد الحكومي في انتشار الجريمة، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي الاسكندرية مصر،2012،ص 74.
[2] - عماد صلاح الدين، المرجع السابق، ص 98.
[3] - شريف أحمد الطباخ، المرجع السابق، ص75.

الحصول على الأصوات ليس فقط من خلال صناديق الحملات، ولكن أيضا باستخدام موارد الدولة والمحسوبيات و الوظائف و جميع أنواع الامتيازات الحكومية التي تؤمن لهم شبكات من الالتزام بانتخابهم. و يحدث العديد من تبادل المنافع في اسبانيا ، حيث لا تكفي موارد الأحزاب والهبات والدعم الحكومي. و قد واصلت انتخابات 1996 في تايلندا إظهار ممارسة قديمة من الدفع للناخبين مع تغيير أصلي شمل تقديم مكافآت بعد الانتخابات في حال نجاح المرشح . أما في كوريا واليابان، فبرر السياسيون بعد اتهامهم باستغلال الخزينة الحربية في حملاتهم الانتخابية إلى المتطلبات الانتخابية في بلادهم في الحصول على الهدايا والمكاسب الشخصية من المرشحين .

وهناك من ناقش مسألة تقديم الرشاوى على أنها منفعة للناخبين وليس ما يدعو إلى القلق ، غير أن ذلك يعد مغالطة كبيرة فبدلا من أن تبنى الحكومة على مبادئ الديمقراطية، تصبح الحكومة مزيجا من المنافع المتبادلة التي يستفيد منها من يملك أكثر الموارد و أقوى نفوذ سياسي.[1]

أما في افريقيا، وفي السياق التسلطي الذي سبق التحولات الديمقراطية، لم تكن السلطة تتوفر على شرعية ذاتية حقيقية، و كانت الطريقة الوحيدة التي تفرض بها سلطتها هي ممارسة إعادة التوزيع ذات الطابع الزبائني القائم على المحاباة، فالإشراف السياسي و توزيع المنافع كانا ممارسين بصفة شاملة. و وجدت ورقة الانتخاب قيمة تجارية كانت قد اختفت في ظل الحزب الواحد وهكذا عادت إلى الظهور ممارسات الرشوة الانتخابية، فالرشوة تخرب الآليات الانتخابية و ليس مرد ذلك إلى رجال السياسة وحدهم، بل أيضا الناخبين الذين يطمحون إلى السخاء من قبل الناخبين إضافة إلى اللجوء إلى التسويق السياسي ، لهذا يمتلك الأغنياء والأشخاص الممولون حظوظ الفوز في الانتخابات وهذا يساعد الزعماء الموجودين في السلطة ، ذلك لأنهم يستفيدون من الحصول المباشر على موارد الدولة، و عندئذ تجد الديمقراطية نفسها مخربة من الداخل.[2]

أما فيما يخص تمويل الحملات السياسية، فهذه مشكلة عويصة تثير العديد من التساؤلات، تتباين الأطر القانونية كثيرا في الحدود التي تضعها لمواجهة صفقات التبادل النفعية التي يقوم بها السياسيون. و حتى التبرعات القانونية التي تقدمها المصالح الغنية تشكل مصدرًا للقلق في اعتبارها مصدرًا للمحاباة ، فالفئات التي تمول المسؤولين المنتخبين تساهم في رسم العملية التشريعية، وقد تتوقع هذه الأخيرة معاملة خاصة حول مسائل فردية في تعاملها مع البيروقراطية أو في سعيها وراء العقود والمناقصات و إذا ما تضاربت مصالح هذه الفئات أو هؤلاء الأفراد مع المصلحة العامة فإن القيم الديمقراطية تتعرض للاختلال، و قد يقوم الناخبون بمعاقبة مرشحيهم الذين يديرون اهتمامهم نحو مصالحهم الشخصية.[3] و ما يشير إلى التبادل النفعي لهؤلاء السياسيين وممولهم، مثلا ما حدث في كالورينا الشمالية عام 1997 ، قامت إحدى شركات الإنشاء التي لم تتحصل على مناقصة شق طريق مقابل تبرع قامت به لصالح حملة انتخاب الحاكم بطلب استرداد نقودها .

[1] - سوزان روز أكرمان، المرجع السابق، ص 246، 247 .
[2] - مام أداما قاي ، مكافحة الرشوة رهانات و آفاق ،كتاب جماعي تحت اشراف الجيلالي حجاج، منشورات كارتالا،2002، ص 12، 13 .
[3] -سوزان روز أكرمان ، المرجع السابق، ص 238 .

وفي أوائل القرن العشرين قامت بعض الشركات في كندا بإعطاء أموال للمرشحين السياسيين من أجل تمويل حملاتهم الانتخابية مقابل مساعدة هذه الشركات في الحصول على عقود حكومية ، وقد أدى انكشاف الفضيحة إلى ظهور قانون يمنع مثل هذه التبادلات النفعية ، وهذا لم يمنع من تكرار حدوثها. وفي اليابان يتوقع السياسيون الحصول على نسبة من الصفقات مقابل الحصول على عقود للشركات المدعومة. وفي اسبانيا، شملت الفضائح التي تم الكشف عنها في أوائل التسعينات من القرن العشرين سياسيين قاموا بجمع الأموال لصالح أحزابهم السياسية من البنوك والشركات تحت غطاء وهمي من الأعمال الاستشارية. 1لذلك هناك من يعرف الفساد السياسي بأنه:" الفساد الذي يرتبط بالتمويل غير المشروع وغير القانوني للحملات الانتخابية، وصياغة قوانين انتخابات لتحقيق مصالح خاصة، وتداخل المصالح المالية بين السياسيين والبيروقراطيين."2

و بعد نجاح هؤلاء المرشحين الفاسدين، يكون كل واحد منهم ملزما بالبحث عن السبيل الذي يمكنه من استعادة المبالغ التي أنفقها للوصول إلى موقعه وتدبير المبالغ الإضافية لإعادة انتخابه مرة أخرى. ومن الطرائف الشعبية الشائعة حول المدة المناسبة لبقاء السياسيين في مواقعهم يقول المثل الهندي:" إن القياديين يحتاجون ثلاث سنوات على الأقل حتى يحققوا فرصتهم التي جاءوا من أجلها، فالسنة الأولى لتسديد الديون التي بذمتهم و التي دفعوها للوصول للمنصب، والسنة الثانية لتوفير ما يضمن العيش الرغيد لهم ولأسرتهم طيلة حياتهم، أما السنة الثالثة فتكون لجمع ما يكفي لدفعه للقضاة و للمحاميين الذين سيبرئونهم من تهم الفساد التي سيوجهها لهم من سيخلفهم."3 و هكذا يسيء أدعياء الرقي والتقدم إلى الديمقراطية و يوظفونها لتصبح بابا مشرعا للفساد، وليصبح القادة المنتخبون شيوخا للفساد في أقطارهم وتتحول مجالس النواب إلى بؤر فساد، وهذا ما تؤكده الفضائح الموثقة التي تعلن بين الحين والآخر.

إضافة إلى الممارسات الفاسدة التي تمارسها الأحزاب، فالصراع بين الأحزاب في النظم التي تأخذ بالتعددية كثيرا ما يدفعها إلى انتهاج أساليب ووسائل غير مشروعة للإيقاع ببعضها، بينما تلجأ الأحزاب الحاكمة في النظم التي لا تأخذ بالتعددية إلى محاباة أعضائها وأنصارها وتفضيلهم في تولي المناصب القيادية و توزيع المغانم والمكاسب عليهم أو تستثنيهم من أداء الواجبات والالتزامات التي تقع على عامة الناس بصورة أو أخرى، وهذه الممارسات تؤدي إلى إثارة الأشياء و تشجيع غير المنتمين للأحزاب إلى محاباة بعضهم البعض أو البحث عن سلوكيات دفاعية متخمة بالفساد وفقا لقاعدة الفعل ورد الفعل المعاكس.4

وهكذا يتحول التنافس الانتخابي بين الأحزاب إلى حرب شرسة باستخدام أسلحة الصفقات والوساطات و تخليص الأعمال، والعديد من الجرائم للفوز بهذه الحرب وهكذا يتحول العمل السياسي المبني على الرأي و الرأي الآخر إلى صفقة تجارية تربح كل الأطراف من ورائها.5

---

[1] - سوزان روز أكرمان ، المرجع السابق، ص 239 .
[2] - محمد أحمد درويش، المرجع السابق، ص18.
[3] - عامر الكبيسي، المرجع السابق،ص92 .
[4] -عامر الكبيسي، المرجع ،أعلاه،ص91 .
[5] - أحمد شريف الطباخ، المرجع السابق، ص 76.

المبحثالثاني:أسباب الفساد السياسي وآثاره

ظاهرة الفساد هي نتاج مجموعة من الظروف والملابسات و الأسباب، فالعوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية تلقي بظلالها على الأداء الإداري والحكومي من خلال بعض السلوكيات المنحرفة.1ثم إن لها آثار وانعكاسات على جميع الأصعدة،ودارسة أسباب و آثار الفساد السياسي يكشف مدى خطورة الفساد ويمهد الطريق من أجل بحث سبل مجابهته.

المطلب الأول: أسباب الفساد السياسي

إن لإنتشار الفساد السياسي أسباب متعددة منها أسباب سياسية،إدارية،إقتصادية و إجتماعية.

الفرع الأول: الأسباب السياسية

يمكن إجمال الأسباب السياسية التي تؤدي إلى الفساد وانتشاره إلى :

- أزمة مشروعية النظام السياسي، إذ إن فقدان النظام الحاكم لمشروعيته، التي يقوم عليها كل نظام سياسي حديث، يؤدي إلى انتشار الفساد، باعتباره نتيجة مباشرة لعدم مشروعية السلطة، حيث تكون الدولة بمثابة ملك خاص للقيادة السياسية، يصبح فيها الفساد أداة للحكم.2

- إنعدام ديمقراطية الأجهزة التشريعية فهي غير منتخبة ولا تمثل الشعب ولكنها تمثل السلطة السياسية،لذلك فإن القوانين و التشريعات التي تسنها تكون لخدمة الطبقة الحاكمة مما يترك أثره على الجهاز التنفيذي الذي يعمل بالقوانين و التشريعات التي يضعها الجهاز التشريعي، كما أن عدم مشاركة المواطنين في رسم السياسة العامة للبلاد تنعكس في اللامبالاة تجاه أدائهم لأعمالهم مما يؤدي إلى تفشي مظاهر الفساد.

- تركيز السلطة في يد شخص أو أشخاص محددين، مما يضعف أو يلغي المؤسسات الأخرى وخاصة غير الرسمية كالأحزاب أو النقابات التي تمثل الرقابة الشعبية المفروضة على جهاز الإدارة.

- حماية الجناة و المفسدين و المقصرين و التغاضي عنهم، وقد يرجع ذلك انتمائهم إلى طبقة معينة أو علاقتهم ببعضهم مراكز القوى في البلاد، و قد يعود ذلك إلى عدم استقلال القضاء وعدم حياده مما يجعل إدانة المفسدين غير ممكنة.

- عدم توافر الاستقرار السياسي نتيجة تغيير السريع في عناصر السلطة الحاكمة بسبب الاضطرابات و الانقلابات و الحروب الأهلية و الحركات الانفصالية مما يؤدي إلى عدم استقرار الهيكل التنظيمي للجهاز الإداري و التغيير المستمر للعناصر الإدارية.3

---

[1] -أحمد بودية، المرجع السابق، ص3.

[2] - محمد حليم لمام، ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر الأسباب و الآثار و الإصلاح، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية لبنان،2011، ص92 .

[3] - فهد بن محمد الغنام، مدى فاعلية الأساليب الحديثة في مكافحة الفساد من وجهة نظر أعضاء مجلس الشورى في المملكة السعودية،ماجستير في العلوم الإدارية ، جامعة نايف للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية،2011، ص 28

- غياب الإرادة السياسية الفاعلة لمكافحة الفساد، رغم الخطابات المنمقة لاستقطاب الشعب واستحداث مختلف الآليات،غير أنها تبقى بعيدة كل البعد عن نهب الثروات وانتشار الفساد بكل أنواعه، وانتشار شعور اللامبالاة و الأنانية، حتى أصبح الفساد عادة منتشرة لدى الجميع.

الفرع الثاني: الأسباب الإدارية

يوضح روبرت تلمان ROBERT TILMAN في دراسة عن الفساد الإداري بأن الدافع وراء الفساد هو وجود بيئة تساند فيه السياسة العامة للحكومة نظاما بيروقراطيا، وقد أكد هذا القول بريبانتيBRAIBANTI RALPHبأن الفساد الحكومي والانحراف موجودان في جميع أشكال البيروقراطية، وهذا يؤكد على سوء التنظيم الإداري وبيروقراطية القيادة الإدارية المتمثلة في تعدد القادة الإداريين وتضارب اختصاصاتهم وتضخم الجهاز الوظيفي، ونقص المهارات السلوكية والإنسانية لدى القادة، فضلاً عن القيادة المتخلفة والفاسدة وتناثر السلطة، كلها أسباب ودوافع تفسد جو العمل وتعد دافعا وراء ظهور بعض العاملين المنحرفين سلوكيا.1فتضخم الأجهزة البيروقراطية، الناجم عن توسع دور الدولة، يزيد من قوة تلك الأجهزة ، و تصبح متطلبات الإدارة كبيرة من حيث الموظفين، وتفتح مجال التوظيف لاعتبارات أخرى غير الكفاءة، وكلما تضاعف نشاط الإدارة، وتعقدت الإجراءات الإدارية، ارتفع حجم ممارسة الفساد، فإذا تعاملت الأجهزة البيروقراطية مع الموطنين من موقع القوة والاستعلاء، يكون اللجوء إلى الرشوة و المحاباة و غيرهما من وسائل الوساطة هي المخرج الوحيد.2

الفرع الثالث:أسباب إجتماعية و ثقافية

إضافة إلى الأسباب السياسية و الإدارية، فإن الفساد عادة تصاحبه عوامل تغذية تدعمه بالقدر الذي يشكل ما يمكن أن نطلق عليه ثقافة الفساد culture of corruption وبالتالي فإننا نجد سلسلة من الحلقات يغذي بعضها البعض.3 ومن بين ما يعزز الفساد انتشار الفقر والجهل ونقص المعرفة بالحقوق الفردية لكل شخص والتي يجب توفيرها من قبل الدولة، وسيادة القيم التقليدية والروابط القائمة على النسب والقرابة، إلى جانب تدني رواتب العمال في القطاع العام وارتفاع مستوى المعيشة مما تشكل بيئة ملائمة للقيام بعض العاملين بالبحث عن مصادر مالية أخرى ولو كان من خلال الرشوة والاختلاس. إلى جانب غياب حرية الإعلام وعدم السماح بالاطلاع على المعلومات والسجلات التي تكشف عن مختلف التجاوزات ثم إلى غياب أو ضعف مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الخاصة بمحاربة الفساد.4

[1] -محمد صلاح الدين فهمي محمود، الفساد الإداري كمعوق لعمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب بالرياض السعودية، 1994، ص 50.

[2] - محمد حليم لمام، المرجع السابق، ص99

[3] - حسن أبشر الطيب، أهمية التخطيط لمواجهة الفساد العالمي، منشورات جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2006 ، ص122.

[4] - أحمد بودية، المرجع السابق، ص4.

يجمع علماء الإدارة و الاجتماع على أن الأجهزة الإدارية لا تعمل في فراغ وأن للبيئة الخارجية المحيطة تأثيراً مباشرًا على سلوك العاملين بها،1فالبيئة بما تملكه من مجموعة كبيرة من الوسائل التي تمثل آليات الضغط الاجتماعي كما أن لكل نظام اجتماعي قيمه الموروثة والمنقولة إليه والتي تبرز على شكل ضوابط سلوكية يخضع لها الأفراد، وقد تكون تلك القيم الاجتماعية في بعض الأحيان سبباً في انحراف الجهاز الإداري عن قواعد العمل وشيوع الفساد فيه.

ويذكر ميلر أن العلاقات الاجتماعية تلعب دوراً بارزاً في تغذية الممارسات الفاسدة، حيث أن هذه العلاقات تقوم على ولاء الأفراد لمعارفهم من الأقرباء والأصدقاء مما ينتج عنه تطويع الأنظمة والقوانين للمصالح الشخصية وأن هذه العلاقات لا تزال قائمة خاصة في الدول النامية، فإذا ما تغيرت أو تبدلت هذه القيم فإن الفساد سوف يقل، فالسلوك الفاسد لا يبقى طويلاً إذا لم تكن هناك قيم ثقافية تدعم بقاءه.2

وعليه فإن القيم الحضارية والاجتماعية السائدة تؤثر على تفكير أفراد الجهاز الإداري في سلوكهم، ومن ثم التأثير على عملية اتخاذ القرار الإداري، فالموظف مهما كان مركزه الوظيفي يتأثر في حياته وعمله بالقيم التي يعطيها المجتمع وزناً كبيراً، فالقيم تتغلغل في حياة الناس أفرادًا وجماعات و ترتبط عندهم بمعنى الحياة ذاتها ارتباطاً وثيقاً بواقع السلوك والآمال والأهداف.3

المطلب الثاني:آثار الفساد السياسي

إن للفساد السياسي مخاطر و آثار وخيمة وهذافي مجالات متعددة، و يمكن تقسيم هذه الآثار إلى الفروع التالية.

الفرع الأول: الآثار السياسية

الفساد يعزز بيئة غير ديمقراطية تتسم بعدم الثقة و ضعف القيم الأخلاقية، وعدم احترام المؤسسات والسلطات الدستورية، ويؤثر على شرعية الدولة عن طريق إضعاف مؤسساتها والثقة الناس بها عند تزوير الانتخابات وتجاهل إرادتهم.4

يقول بيتر ايهن رئيس منظمة الشفافية العالمية في 2004 :"إن سوء استغلال السلطة السياسية بهدف الحصول على مكاسب شخصية يحرم أولئك الذين يحتاجون للخدمات الأساسية، مما يؤدي إلى فقدان الأمل و الذي بدوره يغدي النزاع والعنف."5

و في غياب النظام السياسي القائم على الشرعية قد يشعل الفساد الحرب عندما يتم تفضيل فئات اجتماعية معينة في عملية توزيع الموارد، وبالتالي يشعل العداوة بينها وبين الفئات المهمشة، فعلى سبيل المثال النزاعات المتأججة في ليبيريا وسيراليون دليل على الروابط بين أفعال السياسة والتراكم الاقتصادي. وفي البلدان الخارجة من النزاع، رغم أن الفساد لا يؤدي دائما إلى عودة العنف، فإنه غالبا ما يكون سببا في العداوات وهو من بين العوامل التي قد تثير عدم الاستقرار السياسي أو تؤدي إلى تصعيد النزاع مجددا، ويؤكد البعض أن

[1] - عامر الكبيسي، المرجع السابق ، ص 95.
[2] - صلاح مناور الحجيلي،المرجع السابق، ص 45.
[3] -د. لؤي أديب العيسى، الفساد والبطالة ،الطبعة الأولى ، دار الكندي للنشر، الأردن ،2009، ص 44 .
[4] - الفسادوالتنمية، المرجع السابق، ص11.
[5] - عمر القاضي، المرجع السابق، ص 8.

وضع خطة متشددة لمكافحة الفساد قد يعوق عملية بناء السلام، إذ أن المصالحة الوطنية بعد النزاع غالبا ما تعتمد على الواقعية والتهدئة وهذا لا ينتج بالضرورة نظاما عادلا لتوزيع السلطات، لأنه توزيع لأصول الدولة بتحفيز من القوى السياسية.1

ويرى كل من ديك و بسكاليا DIJK AND BUSCAGLIA أن انتشار الفساد في المراتب العليا يمثل شكلاً أكثر تطوراً وضرراً، وكثيراً ما يؤدي إلى اتخاذ قرارات حكومية تحدث انحرافا في تصميم وتنفيذ السياسة العامة. كما أن لانتشار الفساد تداعيات سياسية خطرة منها اهتزاز الصورة السياسية للنظام الحاكم محلياً ودولياً وزعزعة مصداقية الدولة ومصداقية النظام السياسي إقليمياً ودولياً ، وتراجع المكانة الإقليمية والعالمية والإحراج السياسي الشخصي محلياً وعالمياً للدولة وللشخصيات السياسية التي تمثل الدولة، إضافة إلى تردد وتوقف المجتمع الدولي عن تقديم الإعانات أو القروض وغيرها من صور الدعم المختلفة .2

و المجتمع الذي يتفشى فيه الفساد، يكون معرضا بنسبة كبيرة للعنف في بعض الحالات، إذ يقوم شكل من أشكال السلوك المنحرف مقام الآخر، إلا أن هيمنة العنف تشكل تهديدا لفاعلية النظام أكثر بكثير من هيمنة الفساد. ولقد بينت بعض الدراسات أن هناك علاقة طردية بين عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية والعنف السياسي ، بمعنى أنه كلما زادت درجة عدم المساواة زاد معدل العنف السياسي، و في إحدى الدراسات التي أجريت عام 1985 في 56 دولة عن العلاقة بين المساواة في توزيع الدخل و القهر الحكومي و العنف السياسي، انتهت الدراسة إلى تأكيد العلاقة الطردية بين عدم المساواة في توزيع الدخل و العنف السياسي، فأعمال العنف تزايدت في الدول التي شهدت مستويات أعلى من عدم المساواة في الدخل ، وانتهى إلى نتيجة نفسها التي توصل إليها أحد الباحثين في دراسة عن العلاقة بين الحرمان الاقتصادي وعدم الاستقرار السياسي.3

و يؤدي انتشار الفساد إلى التمييز في الحصول على الخدمات العامة لصالح ذوي التأثير على السلطات لتحقيق مصالحهم الشخصية ونفس الشيء بالنسبة للحق في القضاء إذ ينتهك الحق في المساواة أمام القانون، ويحجب عن الناس الحقوق الإجرائية التي يكفلها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والاتفاقيات الأخرى والقوانين المتعلقة بحماية حقوق الإنسان.

كما تحجب الأنظمة السياسية الفاسدة الحق الأساسي في المشاركة الديمقراطية من خلال اعتراضها إعمال الحقوق المدنية والسياسية، فبيع الأصوات و فساد العمليات الانتخابية يحرم الناخبين من حق التصويت.4 فكثيراً ما تؤدي الممارسات و التصرفات غير القانونية إلى ضياع حقوق المواطنين، إما بسبب الاعتداء على الأموال أو الرشوة التي تحول الحقوق من أصحابها إلى أشخاص آخرين كما هو الحال في كثير من حالات توزيع السكنات أو الوظائف و غيرها.5

---

[1] - الفسادوالتنمية، المرجع السابق، ص21.

[2] - خالد بن عبد الرحمان بن حسن بن عمر آل الشيخ، المرجع السابق، ص69.

[3] - فيصلبنطلعبنطايعالمطيري،معوقاتتنفيذالاستراتيجيةالوطنيةلحمايةالنزاهةومكافحةالفساد،رسالةماجستير،جامعةنايفللعلومالأمنية،قسمالعدالةالجنائية،قسمالعدالةالجنائية،2007، ص 59، 60.

[4] - كتاب الفساد والتنمية، المرجع السابق، ص16

[5] - د. نور الدين شنوفي ،الآثار الاقتصادية لظاهرة الفساد الاداري وآلية مجابهتها في الجزائر ، المجلة الجزائرية للعلوم الاقتصادية و السياسية، العدد الأول، مارس، ص 310 .

وهذا كله يعد خرقا لمبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان التي أقرتها الجمعية العامة لأمم المتحدة في 10 ديسمبر 1948 حيث تنص المواد 21، 22، 23، على حق كل مواطن وكل فرد تقلد الوظائف العامة في البلاد، وفي الضمان الاجتماعي، الحق في العمل وحق الحماية من البطالة.

و تجعل كل هذه الآثار التي سبق ذكرها الدولة أكثر انكشافاً أمام القوى الخارجية من حكومات و شركات دولية، ففقدان الشرعية وعدم الاستقرار السياسي والتخبط في قرارات غير عقلانية، يضعف موقف الدولة أمام القوى الخارجية، فهو يقلل من قدرتها التساومية مع الشركات الدولية، و يفتح الباب أمام تمرير هذه الشركات لعقود غير متوازنة مع كبار المسؤولين في هذه الدولة ، إما لأنه ليست هناك خيارات أخرى أمامهم، أو لسهولة إغوائهم بالرشاوي، كما أن هذه الأوضاع تحرم الدولة من التأييد في المحافل الدولية، فليس من مصلحة دولة أخرى أن تقيم معها علاقات تعاون بعيدة الأمد، لعدم استقرار نظام الحكم فيها، ولصعوبة التنبؤ بما قد يقدم عليه حكامها من قرارات.1

الفرع الثاني: الآثار الإدارية

إن للفساد آثار عديدة في المجال الإداري، يمكن إجمالها في النقاط التالية:

- إن انتشار الفساد قد أثر تأثيراً بالغاً على وجود أجهزة التخطيط في الجهاز الحكومي و أدائها حتى باتت هذه الأجهزة بموظفيها و ميزانيتها تمثل عبئًا على الدول التي تقع فيها، وذلك لأنها ليست سوى مجرد إضافات إدارية لا معنى لها اطلاقاً سواء من حيث تحقيق أهداف التنمية الشاملة أو الإدارية أو من حيث إمكانية تحقيق الفعالية.

- الحد من فاعلية نتائج جهود التنظيم الإداري، وحتى مشاريع الإصلاحات الهادفة لا تجسد على الواقع ، بل يمكن القول أن الإصرار على بقاء الجهاز الإداري على ما هو عليه من سوء لوجود العديد من المستفيدين من هذا الواقع ماديا ومعنويا، فتطويل الإجراءات على سبيل المثال يعد موردا لكثير من الموظفين الذين يستغلون طول وتعقد الإجراءات وحاجات الأشخاص مقابل تحقيق مكاسب لهم.ولقد أثبتت الكثير من دراسات الواقع التنظيمي للجهاز الحكومي في كثير من مجتمعات اليوم أن تغلغل الفساد في هذا الجهاز يمثل أكبر معوق للحد من فاعلية أي جهود يمكن القيام بها من أجل تحقيق عملية الإصلاح الإداري مادام هناك أشخاص يستطيعون أن يقاوموا هذه الجهود وأن يحققوا في الوقت نفسه مصالحهم الذاتية أو مصالح الجماعات المرجعية المرتبطين بهم.

- الإخلال بواجبات الوظيفة العامة، حيث أن الكثير من الموظفين يسيئون استعمال السلطة الوظيفية لأغراض غير مشروعة، فتنقلب الواجبات إلى ممارسات سلبية غير مشروعة.

- الانحراف بمقاصد القرار عن المصلحة العامة،فغالبا ما تكون المصلحة الخاصة هي المقدمة.

[1]- مصطفى كامل السيد، العوامل والآثار السياسية، الفساد و الحكم الصالح في البلاد العربية، الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية لبنان،2006 ، ص 289.

- إعاقة جهود الرقابة، إذ أن الكثير من أجهزة الرقابة عطلت عن القيام بأدوارها الفعلية بسبب انتشار الفساد وتورط الكثير من العاملين في هذه الأجهزة في قضية الفساد ذاتها، بحيث أصبح الحراس يحتاجون إلى حراس أيضاً للحيلولة دون فسادهم. هذه المعضلة نبه إليها روزنبلوم ROSENBLOOM ،عندما طرح سؤاله الشهير "من يحرس الحراس؟".[1]

و المشكلة أن الفساد امتد و انتشر حتى بالنسبة لأجهزة القضاء بدلا من اعتبارها الجهاز الرادع و الحامي للمجتمع. و هذا ما ولد الشعور بعدم الأمان والاستقرار من جهة، وضعف الحس الوطني واللامبالاة من جهة أخرى.

الفرع الثالث:الآثار الإقتصادية

يعد الفساد المعرقل الرئيسي لخطط التنمية إذ تتحول الأموال المخصصة لتلك البرامج لمصلحة أشخاص معينين من خلال استغلال مراكزهم أو الصلاحيات المخولة لهم و بذلك تتعرقل عملية التنمية و يتفشى التخلف و الفساد و ينعكس هذا بدوره على مجالات الحياة كافة و في ذلك خسارة كبيرة للمال و الجهد و الوقت وضياع فرص التقدم والنمو و الازدهار، و يمكن تحديد أهم الآثار الاقتصادية في ما يلي:

- يسهم الفساد في تراجع دور الاستثمار العام و إضعاف مستوى الخدمات في البنية التحتية بسبب الرشاوى و الاختلاسات التي تحد من الموارد المخصصة للاستثمار في هذه المجالات و تؤثر في توجيها بالشكل السليم أو تزيد من كلفتها الحقيقية.

- هروب الاستمارات الأجنبية رغم إمكانية جلبها لتوفير الموارد المالية وفرص العمل ونقل التكنولوجيا والمهارات ، فقد أكدت الدراسات أن الفساد يقلل من حجم هذه الاستثمارات و ضعف جودتها في بناء و تعزيز الاقتصاد الوطني، بل أنه قد يؤدي إلى جعلها عبئا كبيرا على موارد الدولة.[2]

- يؤدي الفساد إلى رفع تكاليف الانتاج كنتيجة مباشرة للرشوة و العمولات، وبالموازاة حدوث ارتفاع في الأسعار(التضخم).

- يترتب على الفساد الانحراف بالنفقات العامة، مما يؤدي إلى تحقيق أدنى نفع ممكن من هذا الإنفاق و ليس أقصى نفع ممكن منه، حيث تحظى الأنشطة المظهرية كالأنشطة الرياضية و الأندية بإنفاق سخي وفي مقابل ذلك يتم إغفال الكثير من الأنشطة والقطاعات الاقتصادية الهامة كالقطاع الزراعي و الصناعي.[3]

- يقود الفساد إلى إساءة توزيع الدخل و الثروة ، من خلال استغلال أصحاب السلطة و النفوذ لمواقعهم في المجتمع و الدولة مما يسمح لهم بالسيطرة على معظم الموارد الاقتصادية و المنافع الخدماتية التي تقدمها الدولة مما يؤدي إلى توسيع الفجوة بين هذه الطبقة و بقية أفراد المجتمع.[4]

[1] -عبد الرحمان بن أحمد هيجان، الفساد وأثره في الجهاز الحكومي، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية،2003،ص558 و ما بعدها.
[2] - عمار طارق عبد العزيز، الفساد الإداري و طرق معالجته، مقال منشور في الإنترنت، ص 8.
[3] - أحمد مصطفى محمد معبد، المرجع السابق، ص 87
[4] - عمار طارق عبد العزيز، المرجع السابق، ص 8

- يوجد الفساد أيضا حالة عدم الثقة في الأسواق من خلال التعصب في صنع القرار والتغيير المستمر في القواعد، ويضعف قدرات الحكومة على جميع الإيرادات ويقلل من قدرتها على تقديم الخدمات الاجتماعية، و يزيد الفساد من تكاليف البيروقراطية في هدر الوقت ويؤدي ذلك إلى انخفاض الإنتاج.

- يفضي الأثر السيء للفساد على القطاع الضريبي بالحد من موارد الدولة، مما يجعلها غير قادرة على الوفاء بالحاجات الأساسية للمجتمع من جهة، ومن جهة أخرى فإن الفساد يخل بمبدأ العدالة الاجتماعية في توزيع الأعباء العامة، إضافة إلى أثر الفساد على سوق الصرف الأجنبي من خلال زيادة عجز ميزان المدفوعات، وتفاقم هذا العجز باستمرار الفساد ، مما يضطر الدولة إلى الاقتراض عند عجزها على سداد ديونها.1

الفرع الرابع: الآثار الاجتماعية

يؤدي الفساد إلى خلخلة القيم الأخلاقية وإلى الإحباط وانتشار اللامبالاة والسلبية بين أفراد المجتمع، وبروز التعصب والتطرف في الآراء وانتشار الجريمة كرد فعل لانهيار القيم وعدم تكافؤ الفرص2 ، فالضرر والإحباط اللذان يصيبان جوانب معنوية معينة في الإنسان، مثل الكرامة والسمو الروحي والتفاؤل يعتبر عقبة خطيرة تعترض التنمية الاجتماعية والاقتصادية ولها نفس خطورة الأضرار الأخرى الأكثر مادية3. كما يؤدي الفساد إلى عدم المهنية وفقدان قيمة العمل والتقبل النفسي لفكرة التفريط في معايير أداء الواجب الوظيفي والرقابي وتراجع الاهتمام بالحق العام والشعور بالظلم لدى الغالبية مما يؤدي إلى الاحتقان الاجتماعي وانتشار الحقد بين شرائح بين المجتمع وانتشار الفقر و زيادة حجم المجموعات المهمشة والمتضررة وبشكل خاص النساء والأطفال والشباب.4

و يؤدي الفساد إلى تفاقم الفقر، وتوسيع الفجوة بين الأغنياء والفقراء، حيث يعمل الفساد على تخفيض إمكانيات كسب الدخل لدى الفقراء، بسبب تضاؤل الفرص المتاحة، وكذلك من خلال الحد من الإنفاق على خدمات القطاع العام وحرمان بعض الناس من الحصول على الحقوق الأساسية مثل الرعاية الصحية والتعليم، ويؤدي أيضا إلى زيادة كلفة الخدمات الحكومية وهذا بدوره يقلل من حجم هذه الخدمات وجودتها، مما ينعكس سلبا على الفئات الأكثر حاجة إلى هذه الخدمات. ويؤدي هذا بدوره إلى التخلف، و قد أثبتت الدراسات التي أجريت حول النمو الأخلاقي لدى الأطفال وجود حقيقة مؤلمة هي أن الأخلاق تتدنى بتدني المنزلة الاجتماعية، فقسوة الحرمان تقلل من درجة إنسانية الإنسان والفقر يمحو الإيثار النفسي الذي يبديه الموسرون.5

[1] - أحمد مصطفى محمد معبد، المرجع السابق، ص 90، 91.
[2] - د. أحمد بودية، المرجع السابق، ص6.
[3] - محمود صلاح فهمي، المرجع السابق، ص99.
[4] - د .أحمد بودية، المرجع السابق،ص6.
[5] - فيصل بن طلع بن طايع المطيري ،المرجع السابق،ص50.

و يؤدي الفساد إلى زعزعة القيم الأخلاقية القائمة على الصدق و الأمانة والعدل والمساواة وتكافؤ الفرص ويسهم في انعدام المهنية في العمل وانتشار عدم المسؤولية والسلوكيات السلبية لدى الأفراد في المجتمع،و يؤدي كذلك إلى انتشار الجرائم، بسبب غياب القيم، وعدم تكافؤ الفرص والشعور بالظلم لدى الأغلبية كما يؤدي إلى الاحتقان الاجتماعي والحقد بين الشرائح الاجتماعية وزيادة حجم المجموعات المهمشة.[1]

و يتسبب الفساد في ظلم الأشخاص و ضياع حقوقهم نتيجة انتشار ظاهرة اللاعدالة والظلم الاجتماعي بحيث تنطوي الرشوة على الظلم من خلال فرض ضريبة تنازلية تكون ثقيلة الأثر بشكل خاص على صغار التجار و الأنشطة الخدماتية التي تضطلع بها المؤسسات الصغيرة و يتحملها المستهلك.[2]

خاتمة:

و مما تقدم يظهر بأن الفساد السياسي يعد من أخطر أنواع الفساد نظرا لتأثيراته السلبية على السياسة العامة للبلدان و أدائها الحكومي و تشويهها لمبادئ الديمقراطية وتقويضها للحقوق والحريات العامة وسمو سلطة المال على الأخلاق، والذي يؤدي حتما إلى حدوث فوضى عارمة تحتاج إلى الكثير من الوقت والجهد من أجل تحسين الصورة السيئة التي يقدمها السياسيون والتي تضر بالمجتمع ككل .

قائمة المراجع:

الكتب:

- أحمد مصطفى محمد معبد، الآثار الاقتصادية للفساد الإداري، طبعة أولى، دار الفكر الجامعي مصر، 2012.

- بيير لاكوم، الفساد، ترجمة سوزان خليل، بدون طبعة، الهيئة المصرية للكتاب، مصر، 2009

-سوزان روز أكرمان ترجمة فؤاد سروجي ، الفساد و الحكم والأسباب، العواقب والاصلاح ، الطبعة الأولى ، دار الأهلية للنشر والتوزيع ، عمان الأردن، 2003.

- حسن أبشر الطيب، أهمية التخطيط لمواجهة الفساد العالمي، منشورات جامعة نايف للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية، 2006.

-عماد صلاح عبد الرزاق الشيخ داود، الفساد والإصلاح ،منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق سوريا،2003.

- عبد الرحمان بن أحمد هيجان، الفساد وأثره في الجهاز الحكومي، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية،2003.

- شريف أحمد الطباخ، أثر الفساد الحكومي في انتشار الجريمة، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي الإسكندرية مصر،2012.

- مام أداما قاي و آخرون، مكافحة الرشوة رهانات و آفاق، كتاب جماعي تحت إشراف الجيلالي حجاج، منشورات كارتالا،2002.

- محمد حليم ليمام، ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر الأسباب و الآثار و الإصلاح، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية لبنان، 2011.

- محمد أحمد درويش، الفساد مصادره نتائجه مكافحته، الطبعة الأولى، عالم الكتاب القاهرة مصر، 2010

[1] - فيصل بن طلع بن طايع المطيري ،المرجع السابق،52.

[2] - د. نور الدين شنوفي، المرجع السابق ،ص 35 .

- محمد صلاح الدين فهمي محمود، الفساد الإداري كمعوق لعمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب بالرياض السعودية، 1994

- لؤي أديب العيسى، الفساد والبطالة ،الطبعة الأولى ، دار الكندي للنشر، الأردن ،2009.

المجلات:

- نور الدين شنوفي، الآثار الاقتصادية لظاهرة الفساد الإداري وآلية مجابهتها في الجزائر، المجلة الجزائرية للعلوم الاقتصادية و السياسية، العدد الأول، مارس ،2012 .

- نواف سالم كنعان، الفساد الإداري و المالي أسبابه آثاره وسائل مكافحته، مجلة الشريعة والقانون، العدد الثالث والثلاثون، يناير 2008

- عامر الكبيسي، الفساد الاداري رؤية منهجية للتشخيص والتحليل و المعالجة، المجلة العربية للإدارة، مج 20، العدد الأول، جوان 2000 .

-عمرالقاضي،الفساد الاداري وامكانيات الاصلاح الاقتصادي،الأردن، 2001.

- عمار طارق عبد العزيز، الفساد الإداري و طرق معالجته، مقال منشور في الإنترنت.

- محمد صالح جسام وعمار عبد الهادي شلال،الفساد المعطيات و الآثار و استراتيجياتا لمواجهة،المجلةالعراقيةللعلومالاقتصادية،العراق،السنةالتاسعة،العدد 31 ،2011

المذكرات و الرسائل الجامعية:

- فهد بن محمد الغنام، مدى فاعلية الأساليب الحديثة في مكافحة الفساد من وجهة نظر أعضاء مجلس الشورى في المملكة السعودية، ماجستير في العلوم الإدارية، قسم العلوم الإدارية،جامعة نايف للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية،2011

- فيصلبنطلعبنطايعالمطيري،معوقاتتنفيذالاستراتيجيةالوطنيةلحمايةالنزاهةومكافحةالفساد،رسالةماجستير،قسمالعدالةالجنائية ،جامعةنايف للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية، 2007

- عبدو مصطفى، تأثير الفساد السياسي في التنمية حالة الجزائر (1995-2006) مذكرة ماجستير في العلوم السياسية،تخصص تنظيمات سياسية وإدارية جامعةالعقيدالحاج لخضر جامعة باتنة، 2005